نصير الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي لـ (المدى):

المليشيات دولة داخل دولة .. وملاحقتها بداية طريق يجب عدم التراجع عنه

اكد نصير الجادرجي رئيس الجزب الوطني الديمقراطي ان اية دولة في العالم لايمكن ان تقوم بوجود مليشيات مسلحة داخلها
وقال في حوار مع "المدى" لقد اصبحت المليشيات دولة داخل دولة وعدّ اجراءات ملاحقتها بداية طريق يجب عدم التراجع عنه.
واتهم الجادرجي قوى سياسية بالعمل على تغييب التيار الديمقراطي ومحاولة تهميشه واعتبر نداء "مدينوين" منهاجاً للانطلاق في بناء مرحلة جديدة للنهوض بالبلاد.
ودعا الى أهمية تكريس العراق جهوده في سبيل منع تدخل البلدان العربية بالشأن العراقي والعمل على تصويب وتصحيح نظرتهم للاطياف العراقية بعيداً عن التعصب الطائفي او القومي ، واعلن عن استعداد حزبه لخوض الانتخابات المقبلة ، وكشف عن اهمية انجاز قانون النفط والغاز لان عملية الابطاء ستعود علينا بالمزيد من الضرر والخسارة.

بغداد/ مؤيد عبد الزهرة

بعد مرور خمس سنوات على سقوط النظام..كيف تقرأون المشهد السياسي الراهن في البلاد؟

. لاشك ان ثمة تغييرات كبيرة جداً في العملية السياسية حدثت منذ خمس سنوات ولليوم ومنها، تنظيم الانتخابات وإجراء إستفتاء وايجاد مجلس نيابي وكتابة دستور دائم فضلاً عن عملية تداول السلطة. هذه الخطوات وغيرها من الممارسات تصب في العملية الديمقراطية، والديمقراطية الموجودة في البلاد مع انها شابتها الكثير من النواقص والاسس الصحيحة للديمقراطية لكنها بدأت بآلية ديمقراطية، نعم أقر آلية الديمقراطية، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى نقرأ فشل الحكومات المتعاقبة في تأمين الخدمات الاساسية والضرورية للشعب، في حين كنا نتأمل ان تقدم خدمات سريعة جداً وان تتم مكافحة البطالة وتتم الاستفادة من ثروات البلاد النفطية والزراعية وغيرها لينعم المواطن بالعيش الرغيد والاستقرار وتنهض البلاد ولكن للاسف ، ثمة بطالة واسعة، وارتجال في التخطيط الاقتصادي، وانعدام واضح في مستوى الخدمات سواء في المؤسسات الصحية ام التعليمية ام الكهرباء والماء والعديد من القطاعات الاخرى التي كان يفترض إصلاحها وتطويرها، ما ولد تذمراً وشعوراً بالإحباط لدى العراقيين. ايضا هناك الكثير من القوانين ما زالت موضع خلاف بشأنها ولم تشرع حتى الآن.

كيف تنظرون لمقررات المجلس السياسي للامن الوطني الصادرة في الخامس من نيسان الجاري والدعوة الى حل المليشيات؟ وهل يمكن تحقيق ذلك؟

. اعتقد ان مقررات المجلس السياسي للامن الوطني مهمة جداً وواسعة وتتناول الكثير من النقاط الحساسة بهدف المعالجة وكأنها منهاج سياسي لهذه المرحلة ، لكن فيما يخص المليشيات فاعتقد ان هذا يمثل اجراء ويعبر عن قرار جريء حالياً ورئيس الوزراء نوري المالكي يبدو مصراً وعازماً على إنهاء دور هذه المليشيات برغم كل الصعوبات وتلك بتقديري بداية طيبة للطريق ولابد من مواصلته واذا لم نستطع حلها في الوقت الحاضر فما يجري هو البداية في حلها، والمهم نحن بدأنا بالاتجاه الصحيح ويجب عدم التراجع حتى إنجاز الهدف ، لانه لايمكن لأي دولة في العالم ان تقوم كدولة بوجود هذه المليشيات المسلحة في داخلها خاصة ان هذه الجماعات كثيرة بحيث اصبحت دولة داخل دولة وتضع يدها وأقدامها وعيونها وأظفارها ليس في قطاع معين وانما في عدة قطاعات اقتصادية وغير اقتصادية وتجاوزتها الى المحاكم أي السلطة القضائية حيث بدأت بإقامة المحاكم العشوائية لتقرير مصير هذا او ذاك! علما ان السلطة القضائية في كل العالم مهمة جداً بحيث نرى هناك نصوصاً تؤكد استقلالية السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فكيف تأتي مليشيا غير مسؤولة وغير منضبطة لتمارس هذه السلطة؟! إن ذلك يعد من أخطر القضايا.

هل لكم ان تحدثونا عن النداء الذي اطلقته الاحزاب الثلاثة: الحزب الوطني الديمقراطي والحركة الاشتراكية العربية والحزب الشيوعي للشعب العراقي وفعالياته المختلفة لبناء البلاد والذي حمل عنوان (مدنيون) ومدى الاستجابة والتجاوب لتحقيق ماتضمنه النداء من مفردات؟

. الحركة الديمقراطية في العراق كان لها فعالية كبيرة جداً وتعد لاعباً اساسياً في الساحة ولكن بعد سنة ١٩٦٣ غيبت هذه القوى وخصوصاً في فترة حكم البعث.
وعند سقوط النظام لم يستعد التياران الديمقراطي والعلماني للعب دور بالسياسة العراقية والآن هو مهمش بكل التفاصيل. اعتقد ان التيارات الموجودة في البلاد بغالبيتها تكاد تكون متقصدة في عملية تغييب التيار الديمقراطي لانه يعتبر القضية الوطنية هي الاساس، والمواطن وحريته هما الهاجس الاول في كل محاور عمله وخطابه، ولهذا نرى ان الحركات الدينية الموجودة في البلاد وفيما تملكه من إمكانات سخرتها لضرب هذا التيار وعزله ومحاولة تقزيمه واقصائه ما أمكن. نحن نعلم ان التعصب الطائفي الموجود لايمكن القضاء عليه وتفتيته كما لايمكن العمل من اجل عراق ديمقراطي الا بتيار ديمقراطي علماني قادر على النهوض بالبلاد ووضعها على مسارات التقدم والامن والتعايش السلمي، وبالتأكيد فإن صعود ومجيء التيار الديمقراطي سوف يغير الكثير من الاوضاع، ومن جملته ماكتب في الدستور ونص عليه، ولو كان التيار موجوداً وفاعلاً لما كانت تأتي هذه البنود التي تنتقص من حرية المواطن وقضية المواطنة!
واذا ما عدنا الى قانون ادارة الدولة ومانص عليه الدستور من مواد نشاهد انه تخلف عنه كثيراً حيث كانت في قانون ادارة الدولة لمسات عديدة من التيار الديمقراطي تواكب العصر لكن نجد حالياً غير ذلك. ان التيار الديمقراطي يملك من الفكر ومن المثقفين ومن العوامل الموجودة في العراق الكثير فأنا اعتقد أن وجود هذا التيار في العملية السياسية ضروري جداً اما تغييبه عن الساحة السياسية من قبل التيارات المتعصبة فهو خطأ كبير لسبب بسيط هو ان العراق لايمكن ان يحكم من فئة واحدة وهو بلد متعدد القوميات والمذاهب، بينما التيار الديمقراطي يستطيع ان يحتوي هذه التناقضات ويصهرها في قالب يكون عاملاً مساعداً لبناء عراق ديمقراطي فيدرالي.
نحن في اللقاء الديمقراطي الذي شكل من هذه الاحزاب بداية ، سوف يتوسع، ونحن في الشهر السادس وزعنا مسودة منهاج لتيار (مدنيون) وننتظر الاجوبة من كثير من الناس، وليس بخاف على احد ان البيان الذي اصدرناه كان له صدى وتأييد واسعين من داخل العراق وخارجه. ولتعزيز مسار ومنهاج (مدنيون) سوف نعقد سلسلة من اللقاءات المتدرجة ابتداءً من خمسين شخصية ثم شخصيات اخرى اكثر عدداً وبعدها عقد مؤتمر موسع للتيار الديمقراطي في العراق ، وهذا ماسنعمله خلال الاشهر الاربعة المقبلة.

كيف يمكن للعراق استعادة تأثيره في المحيط العربي، خاصة ان العلاقة تبادلية التأثير، علماً بأن العراق حاول في اكثر من جانب تنقية الاجواء وفتح صفحات جديدة، لكن حتى الآن لم نلمس استجابة او تجاوباً حقيقياً في تفعيل هذه العلاقات بدليل الغياب المزمن للسفارات العربية وغيرها الكثير؟!

. لا اعتقد ان العراق يستطيع ان يلعب دوراً في الوقت الحاضر بالمحيط العربي، مهمته ان يكرس الجهود في سبيل عدم تدخل البلدان العربية بالشأن العراقي وخصوصاً من دول المحيط.
البلدان العربية للاسف الشديد نقولها بكل صراحة عملت جاهدة لعرقلة المسيرة الديمقراطية والمسيرة السياسية ككل في البلاد ، حيث نظرت الى الامر نظرة غير واقعية وأرادت إن يبقى العراق كالسابق يحكم من قبل فئة معينة، وهذا كما اعتقد غير ممكن، ان النظرة غير الواقعية ما زالت تحكم تلك البلدان وهناك تعصب طائفي وتعصب قومي يحركهم، اذ ان البلدان العربية مطالبة بأن تنظر نظرة واقعية للشأن العراقي ولمصلحة العراق، ذلك ان السياسة هي فن الممكن وكل العراقيين يطلبون خروج القوات الاجنبية سريعاً، اليوم قبل الغد ولكن اذا انسحبت اليوم ، ماذا يحدث في العراق وللعراق؟
انا اتصور سوف تكون كارثة اكثر من الاحتلال نفسه ولهذا يجب ان تنظر البلدان العربية للموضوع بنظره واقعية بعيداً عن الارتجال، لمصلحة العراق ولمصلحة الشعب العربي ككل.

الانتخابات الماضية لكم موقف معين ولم ترشحوا ، الى الاستحقاق الانتخابي شبه قريب سواء على مستوى الانتخابات المحلية للمحافظات او الانتخابات العامة قبل نهاية سنة ٢٠٠٩، فهل ستشاركون فيها؟

. نحن مع المشاركة من حيث المبدأ نقرها ونعتقد أن من حق المواطن المشاركة بها، ونحن حيث لم نشارك حينذاك دعونا كل المواطنين واعضاءنا الى المشاركة في الانتخابات، صحيح نحن لم نرشح والسبب يعود لوجود تطاحن طائفي وقومي لايسمح لنا. لكن من حيث المبدأ كما قلت شاركنا، وانا شخصياً شاركت لكن لم نرشح كحزب. اما من ناحية مجالس المحافظات فنحن سنشارك بها ودعونا جماهيرنا الى المشاركة فيها والآن نعمل في هذا المجال.

كيف تنظرون الى اللقاءات الاخيرة بين وفد اقليم كردستان والحكومة المركزية لحل جملة من القضايا المهمة العالقة؟

. اعتقد ان هذه اللقاءات في غاية الاهمية لوجود ترسبات في السياسة العراقية، وكل شخص عنده ترسبات وتحل هذه تدريجياً وليس دفعة واحدة، لكن هناك الكثير غير معلن، ولا نعرف طبيعة المفاوضات ، مداها، وتفاصيلها، ونتائجها..ألخ في الوقت الحاضر. هناك مد وجزر في هذه العلاقات وهذا شيء طبيعي في الوقت الحاضر لكن نتمنى ان نتجاوزه دائماً للافضل بما يعزز المصلحة العراقية.
هناك كما تفضلت قضايا مهمة عديدة منها، قانون النفط والغاز، وكردستان عمليا مهيأة الى هذا القانون ، في القسم الآخر من البلاد الآن حديث لم يحسم بشأن قانون النفط يجب ان يحل حتى ان كثيراً من الدول تنظر في حسم هذا الموضوع لكي تدخل مجال الاستثمار.
ولونظرنا الى المصلحة الوطنية فإن عملية الإبطاء وعدم انجاز موضوع قانون النفط سيعود علينا بالمزيد من الضرر والخسارة، ثلاث سنوات حتى الآن ونحن نراوح، الامر الذي جعل العراق يخسر الكثير من العوائد النفطية.
ونحن كما تعلمون نحتاج الى عشرات السنين حتى نتمكن من تطوير الطاقة الانتاجية للنفط والصناعة النفطية ونبني بلدنا، لأن الاقتصاد العراقي مبني اساساً على النفط، والآن النفط معطل من جهة التصدير والانتاج.
ان العراق يملك خزيناً هائلاً يعد الاكبر بين دول العالم من النفط ، هل يبقى هذا الخزين تحت الارض لأننا نريد ان نأخذ القضية المثالية! اذا لم نستطع ان نحصل على الشيء الذي نطمح له مئة بالمئة نترك الموضوع ولانحصل على نسبة ستين او ثمانين او حتى ٩٠٪ ،هذه النظرة يجب معالجتها.
وهناك توجد عوامل كثيرة اخرى كما اعتقد، وهي مصلحة العديد من الدول ان تعطّل اتفاقنا لأن إنتاج العراق سوف يؤثر في إنتاجها.

ندائ مدنّيون الذي اطلقه التيار الديمقراطي منهاج عمل لبناء مرحلة جديدة

تأخرنا في إقرار قانون النفط والغاز يعود بالضرر على العراق

البلدان العربية مطالبة بنظرة نظرة واقعية للمصلحة العراقية

الخدمات ومواجهة التحديات

مؤيد الاحمد

قيل ان التحديات التي تواجه الأعمار في البلاد تعود لعوامل عديدة ذاتية وموضوعية منها عدم استقرار الوضع الامني كليا برغم التحسن النسبي هنا وهناك ، وتفشي الفساد المالي والاداري في اغلب المرافق والمؤسسات ، وضعف الأداء والإنفاق.
والى جانب هذه العوامل يمكن اضافة ما تمارسه الاحزاب السياسية بشأن الاملاك العامة حسب تصريحات امين بغداد صابر العيساوي من اعاقة جهود الامانة والحد من قدرتها عن تنفيذ المشاريع بوضع يدها واقدامها على الاملاك العامة اذ شكل تدخلها السافر تعطيل وايقاف مشاريع استراتيجية كان يمكن لها ان تشق طريقها نحو النور.
ان جملة هذه التحديات وعملية مواجهتها امر في غاية الدقة والاهمية لكي يعطي البرنامج الحكومي لإعادة الأعمار والبناء وتقديم الخدمات وتسريع وتائره ثماره المطلوبة.
والا فأن كل ما قيل ويقال عن خارطة المشاريع وماتم رصده وتخصيصه من اموال مجرد ميدان جديد للنهب والتخريب والإثراء غير المشروع للمضاربين الذين يحاولون إلباس السرقات ثياباً قانونية بمشاريع لاتقف على سيقان قوية ولاتقدم في الحقيقة اية خدمات جدية تساعد على تخفيف الازمات في القطاعات الخدمية او تقلل من تأثيراتها حيث الفساد يأخذ اكثر من لون ويرتدي اكثر من ثوب وقناع.
بل ان ما جعل الشركات الكفوءة والقادرة على العمل والابداع وتحقيق النوعية والانجاز الامثل بالمواصفات القياسية المطلوبة سواء كانت اجنبية ام عراقية تبتعد عن سوق العمل والالتزام بمشاريع هو حجم الضغوط والتهديدات اذا لم تدفع (الاتاوات) لجماعات مسلحة تختفي تحت هذه الواجهة او تلك علنا ، ولعل الذين تم قتلهم في وضح النهار لتأخرهم او عدم استجابتهم في دفع ما يجب دفعه نتيجة العمل بهذا المشروع او ذاك واحد من العناوين الصارخة المعروفة التي كثيراً ما يتم الصمت عنها وتجاهلها خوفاً من القتل من تلك الجماعات.
واما الذين قبلوا "المجازفة" والعمل في هذا القطاع او ذاك ففي الغالب دفعوا حصة من الاموال لتلك الجماعات ،ولكن على حساب النوعية والدقة والنزاهة في اتمام المشروع الخدمي هذا او ذاك وليس النتائج والعينات التي لمسناها عن تلك "الانجازات" سوى أنموذج للرداءة والخراب اذ عوضاً عن انشاء الجديد والمستجد الافضل يتم تخريب ما موجود ولنا في اعمال الشوارع وحفر المجاري وتنظيم الارصفة امثلة لاتعد ولاتحصى ليس في بغداد وحدها وانما في غالبية المحافظات العراقية ، ولو اجرينا جردة حساب بسيطة للمبالغ التي تم صرفها على مثل تلك "المشاريع" لوجدنا ان الارقام الفلكية لاتتناسب على الاطلاق مع ماتم "انجازه" وهذا الامر لن يدعونا الى العجب او المفاجأة اذا ما علمنا ان ضعف الاداء يكمن كذلك في الحلقات "القيادية" لمجالس المحافظات التي لم تستطع ان تحقق اية نسبة معقولة في صرف التخصيصات الموضوعة لها في الميزانية من اجل تسريع وتائر التنمية وإعادة الأعمار الأمر الذي يتطلب وقفة نقدية ومراجعة جادة وجدية حقيقية في مراجعة ما لنا وما علينا بشان من يتصدر مواقع المسؤولية والادارة في عموم محافظات البلاد فتلك قضية لايستهان بها اذا ما اردنا ان ننطلق انطلاقة صحية وصحيحة لبناء البلاد وجعل عام ٢٠٠٨ للبناء والاعمار حقاً.
إن الحكومة حين اكدت على المضي قدماً ببرنامجها لهذا العام من اجل الاعمار ورصدت المبالغ الكافية لتأمين الخدمات تتطلع الى خدمة المواطن والنهوض بواقعه ، اذ ان هناك احتياجات كبيرة يتعذر تنفيذها بالطرق التقليدية كما اكد ذلك الدكتور برهم صالح نائب رئيس الوزراء الذي قدم مشروعاً وطنيا لمجلس النواب الهدف منه إيجاد طرق ووسائل غير تقليدية من اجل تحريك وتنفيذ المشاريع العمرانية وخلق فرص عمل جديدة وتقديم حلول سريعة لمعاناة المواطن وتنمية القطاع الخاص وتوفير مناخ دائم للاستثمار ومن هذه المشاريع المطروحة ضمن برنامج الحملة الوطنية للاعمار: بناء المدارس والمشافي والمدن الرياضية وتوسيع الطرق السريعة وتحديث السكك الحديد فضلاً عن مشاريع المياه والمجاري وتوفير البنى التحتية لمشاريع الإسكان.
مرة اخرى نتأمل ان نتكمن من مواجهة التحديات وتذليل المصاعب من اجل بناء عراق ناهض، والقضاء على كل المظاهر الشاذة التي تحاول سحبنا الى الخلف.